منظمة التحرير الفلسطينية

وحدة وطنية تعبئة قومية تحرير

مركز الأبحاث الفلسطيني

تقدير موقف

إعدام الأسرى الفلسطينيين في إسرائيل:

دلالات الصياغة القانونية وتداعياتها

مركز الأبحاث الفلسطيني.

2026

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

أقرّ الكنيست الإسرائيلي، مساء الاثنين 30 مارس/آذار 2026، في القراءتين الثانية والثالثة، مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين، وهو مشروع قدّمه حزب القوة اليهودية "عوتسما يهوديت" برئاسة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير. وفي عرض مبررات المشروع، أفادت مقدِّمته، عضو الكنيست ليمور سون هار ميلخ، بأنها تمثّل "آلاف العائلات الثكلى"، معتبرةً أن القانون من شأنه وضع حدٍّ لما وصفته "الدورة الوحشية للإرهاب، والسجون، وصفقات الإفراج التي تعيد الإرهابيين لارتكاب جرائم قتل[1]".

وقد صوّت لصالح القانون 62 عضو كنيست، من بينهم رئيس الحكومة و"حزب الليكود" بنيامين نتنياهو، في حين عارضه 48 عضوًا، من ضمنهم بيني غانتس رئيس حزب "المعسكر الوطني". وقاد المعارضة للمشروع عضو الكنيست غلعاد كاريف، الذي أعلن عزمه الطعن في القانون أمام المحكمة العليا، واصفًا إياه بأنه "تشريع غير أخلاقي يتعارض مع القيم الأساسية لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وينتهك التزاماتها الدولية"، فيما امتنع عضو واحد عن التصويت.

يثير سلوك الأحزاب الدينية الصهيونية، منذ وصولها إلى الحكم نهاية عام 2022 وتشكيلها ائتلافًا حكوميًا يمينيًا متطرفًا مع حزب الليكود، تساؤلاتٍ جوهرية حول ما إذا كانت تسعى إلى ترسيخ واقع يصعب تغييره في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، ولا سيما في ظل تصاعد سياساتها تجاه الفلسطينيين، خاصةً عقب السابع من أكتوبر، وما رافق ذلك من إجراءات وسياسات مكثفة في الضفة الغربية والقدس، فضلًا عن سياق الإبادة المرتكبة في قطاع غزة، بما يفرض معطيات قانونية وميدانية تُقيّد هامش أي تغيير سياسي محتمل؛ كما يطرح هذا المسار تساؤلًا موازياً حول مدى قدرة موجة الانتقادات الواسعة إقليميًا ودوليًا على التحول إلى ردّ فعل عربي ودولي فاعل، يفضي إلى كبح هذه السياسات، وتوفير حماية قانونية وسياسية للأسرى الفلسطينيين.

تصاعد سياسات بن غفير بحق الأسرى: تمهيدًا لقانون الإعدام

لم يكن مشروع قانون إعدام الأسرى، الذي يتبناه إيتمار بن غفير وحزبه، طرحًا مستجدًا؛ إذ يعود إلى جملة من التوجهات التي أعلنها منذ توليه منصب وزير الأمن القومي، ضمن وثيقة "سياسات وزير الأمن القومي 2023–2024". وقد تضمنت هذه التوجهات تعزيز صلاحيات إدارة السجون في التعامل مع الأسرى المصنفين "أمنيين"، وتقليص الامتيازات الممنوحة لهم، استنادًا إلى توصيات لجنة عام 2018، وذلك في سياق ما يُطرح كإجراءات للحد من "الإرهاب."

وعلى الرغم من التحفظات التي أبداها كل من رئيس الحكومة والأجهزة الأمنية تجاه تنفيذ هذه السياسات، خشية تداعياتها على الاستقرار الميداني واحتمالات تفجر الأوضاع، فقد جرى تأجيلها دون إلغائها. ومع تطورات السابع من أكتوبر، وتصاعد الخطاب التحريضي في وسائل الإعلام تجاه الأسرى، تهيأت بيئة سياسية وتشريعية مواتية لإعادة طرح هذه الإجراءات ضمن أطر قانونية وتنظيمية جديدة، بما يعكس تصعيدًا منهجيًا في سياسات التعامل مع الأسرى الفلسطينيين[2].

أشارت تقارير دولية إلى أن إسرائيل احتجزت أكثر من 10,000 فلسطيني، بما في ذلك إخضاع معتقلين من قطاع غزة للاختفاء القسري والعزل عن العالم الخارجي. ووفقًا لهذه التقارير، كان أكثر من 5,000 فلسطيني محتجزين دون تهمة أو محاكمة حتى نهاية عام 2024.

وفيما يتعلق بظروف الاحتجاز، وثّقت شهادات معتقلين أُفرج عنهم، إلى جانب إفادات موظفين في السجون الإسرائيلية، ممارسات تضمنت استخدام العنف البدني الشديد بحق الأسرى الفلسطينيين، بما في ذلك اعتداءات جنسية، فضلًا عن الحرمان من الطعام والماء والنوم والتعرض للضوء الطبيعي والرعاية الطبية. كما أُفيد بوفاة ما لا يقل عن 54 أسيرًا فلسطينيًا أثناء الاحتجاز.

وعلى صعيد المساءلة، أفادت المعطيات بأن المدعية العامة العسكرية فتحت 44 تحقيقًا جنائيًا في حالات الوفاة، وثمانية تحقيقات في ادعاءات التعذيب، أسفرت مجتمعة عن توجيه لائحة اتهام واحدة فقط. إضافة إلى ذلك، أوقفت إسرائيل زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعائلات الأسرى الفلسطينيين، الأمر الذي ساهم في تقليص مستويات الرقابة والمساءلة بشأن أوضاعهم داخل مراكز الاحتجاز[3]. من جهته، أعلن نادي الأسير الفلسطيني استشهاد 89 أسيرًا ممن عُرفت هوياتهم منذ بدء الحرب، من بينهم 52 أسيرًا من قطاع غزة. وجاء ذلك في سياق الإعلان عن استشهاد مروان حرز الله بتاريخ 28 آذار/مارس 2026. ووفقًا للنادي، تعود أسباب الوفاة داخل السجون إلى عوامل متعددة، أبرزها التعذيب والتجويع والإهمال الطبي[4].

وقد نشرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية قرارًا قضائيًا يتعلق بوفاة القاصر وليد أحمد، وذلك بعد نحو عام من وفاته في سجن "مجدو" في آذار/مارس 2025. وبحسب القرار، رجّح القاضي أن سبب الوفاة يعود إلى الجوع، ورغم ذلك جرى إغلاق ملف القضية. كما أفادت الصحيفة بأن خمسة معتقلين آخرين ظهرت عليهم أعراض مماثلة لتلك التي سبقت وفاة أحمد[5].

وبحسب مركز عدالة، يهدف القانون إلى تكريس نظام قانوني تمييزي يتيح فرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 أو ضمن الأقلية العربية داخل إسرائيل، مع تقويض الضمانات الأساسية المقرّة بالقانون الدولي، ما يحوّل الإعدام إلى أداة رسمية للسياسات العقابية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني[6].

يُعتبر القانون مثالًا صارخًا على انتهاك الالتزامات الدولية لإسرائيل، حيث يخرق بوضوح الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويحوّل الإعدام إلى أداة قانونية تمييزية تستهدف الفلسطينيين بشكل حصري.

وفي قراءة للصحف والقنوات الإسرائيلية قدمها مركز مدار، يُبرز الإعلام الإسرائيلي، رغم تباين المواقف، أن قانون إعدام الأسرى يمثل خطوة سياسية وتشريعية محورية بعد السابع من أكتوبر، مع احتمال اندماجه في صراع قانوني أمام المحكمة العليا، وارتباطه بسياق دولي ضاغط وتحديات تطبيقية تجعل منه جزءًا من صراع أوسع حول طبيعة النظام الإسرائيلي والعلاقة بين السلطات السياسية والقضائية[7].

ردود فعل فلسطينية

أعربت الرئاسة الفلسطينية عن رفضها وإدانتها الشديدة لإقرار الاحتلال قانونًا يقضي بإعدام الأسرى الفلسطينيين، معتبرةً أنه يشكّل انتهاكًا جسيمًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بما تنص عليه من ضمانات لحماية الأشخاص وحقوقهم في محاكمة عادلة، فضلًا عن تعارضه مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأكدت الرئاسة، في بيان رسمي، أن هذا القانون يرقى إلى مستوى جريمة حرب بحق الشعب الفلسطيني، ويأتي ضمن سياق أوسع من السياسات والإجراءات التصعيدية التي تنتهجها سلطات الاحتلال في مختلف الأراضي الفلسطينية[8].

أما وزارة الخارجية والمغتربين، فقد عبّرت في بيانها عن إدانة واضحة لهذا القانون، مؤكدةً مبدأ عدم سيادة إسرائيل على الأرض الفلسطينية، وعدم انطباق منظومتها القانونية على الشعب الفلسطيني. واعتبرت أن هذا التشريع يعكس بصورة متجددة طبيعة البنية الاستعمارية للنظام الإسرائيلي، من خلال سعيه إلى إضفاء طابع قانوني على ممارسات القتل خارج نطاق القضاء.

كما شددت الوزارة على ضرورة انتقال المجتمع الدولي من مستوى الإدانة إلى مستوى الإجراءات العملية، عبر إعادة النظر في طبيعة علاقاته مع ما يُسمى بالكنيست الإسرائيلي، وفرض عقوبات عليه وعلى أعضائه، والعمل على تعليق أو سحب عضويته من الاتحاد البرلماني الدولي، أو أي إطار برلماني دولي مماثل.

وتوالت الإدانات العربية لقانون إعدام الأسرى، ومن بينها موقف جامعة الدول العربية، التي دعت إلى إلغاء هذا التشريع، مؤكدةً في بيانها ضرورة توفير حماية دولية فعّالة للأسرى الفلسطينيين. واعتبرت أن القانون يمثل تصعيدًا خطيرًا، لما ينطوي عليه من مساس بالحقوق الأساسية المكفولة للأسرى بموجب قواعد القانون الدولي، فضلًا عن تهديده المباشر لحقهم في الحياة وسلامتهم الجسدية[9].

ردود فعل دولية

اتسمت الاستجابة الأوروبية إزاء تشريع الاحتلال لقانون الإعدام بحق الأسرى بكونها محدودة ومحصورة في نطاق الإدانة والتعبير عن القلق، في سياقٍ دولي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية وتقدّم أولويات أمن الطاقة. وفي المقابل، يأتي دفع الائتلاف الحاكم في إسرائيل نحو إقرار هذا التشريع بوصفه توظيفًا سياسيًا للظرف الدولي الراهن، بما يخدم تعزيز رصيده الشعبي وتحسين موقعه الانتخابي في الداخل.

وفي سياق المواقف الأوروبية، أبدت كلٌّ من برلين وباريس وروما ولندن، في بيانٍ مشترك، قلقًا بالغًا إزاء هذا التوجه، معتبرةً أنه يشكّل مساسًا بالتزامات إسرائيل المرتبطة باحترام المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، مع تأكيدها ضرورة التراجع عن هذا التشريع[10].

فيما أعرب متحدث باسم المفوضية الأوروبية عن قلقٍ بالغ إزاء قرار إسرائيل إقرار تشريع يقضي بفرض عقوبة الإعدام على الفلسطينيين المدانين أمام المحاكم العسكرية في قضايا تتعلق بهجمات مميتة، واصفًا الخطوة بأنها «تراجع واضح». وأكد في هذا السياق ضرورة التزام إسرائيل بمواقفها المبدئية السابقة، وبالواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي[11].

ومن اللافت للانتباه أن مشروع تشريع إعدام الأسرى لم يحظَ بأي دعم دولي يُذكر، باستثناء موقف الولايات المتحدة الأمريكية. فقد صرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن "الولايات المتحدة تحترم حق إسرائيل السيادي في سنّ تشريعاتها وتحديد منظومة العقوبات الخاصة بالأفراد المدانين بجرائم تُصنَّف ضمن الإرهاب."

وفي هذا السياق، يُلاحظ أن الولايات المتحدة تُعد الدولة الوحيدة ضمن دول حلف شمال الأطلسي التي لا تزال تُبقي على عقوبة الإعدام ضمن منظومتها القانونية، وهو ما يضفي بعدًا تفسيريًا على موقفها، دون أن ينفصل ذلك عن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية التي تحكم سياستها الخارجية[12].

في المقابل، اتسم موقف منظمة العفو الدولية بدرجة عالية من الوضوح مقارنةً بمواقف دولية أخرى؛ إذ دعت المنظمة إسرائيل، في بيانها، إلى الإلغاء الفوري للتعديلات التشريعية التي من شأنها توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام. واعتبرت أن هذا التشريع يمثل سابقة خطيرة، لما ينطوي عليه من طابع عقابي قاسٍ، وانتهاك صريح للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويأتي هذا الموقف ضمن سياق دولي يتسم باتجاه متزايد نحو تقييد استخدام عقوبة الإعدام أو إلغائها، سواء عبر الإصلاحات التشريعية الوطنية أو من خلال الالتزامات المنبثقة عن منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان[13].

الخلاصة

يمثل مشروع قانون إعدام الأسرى تصعيدًا خطيرًا في سياق الصراع القائم، إذ يتعارض مع المبادئ الأساسية الناظمة لحماية الأسرى، وعلى رأسها الحق في الحياة وضمانات المحاكمة العادلة. ويعكس هذا التشريع توجهًا نحو تقنين عقوبات قصوى بحق فئة واقعة تحت سيطرة الاحتلال، بما يثير إشكاليات قانونية جوهرية. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى تدخل دولي فاعل يهدف إلى حماية الأسرى وضمان احترام قواعد القانون الدولي، بما يحول دون تكريس ممارسات ذات طابع عقابي استثنائي.

---

[1] مكان– هيئة البث الإسرائيلي، (2026). الكنيست تصادق على مشروع قانون اعدام الإرهابيين، 30 مارس/ أذار 2026، https://2u.pw/ExTSmO

[2] أشرف بدر، (2024). سياسات بن غفير ضد الأسرى والتحوّل بعد 7 أكتوبر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[3] منظمة العفو الدولية (2025). تقرير: حالة حقوق الانسان في العالم. نيسان/ ابريل 2025. https://bit.ly/4tn2idO

[4] جمعية نادي الأسير الفلسطيني (2026). هيئة الأسرى ونادي الأسير: استشهاد الأسير مروان فتحي حرز الله من نابلس في سجن "مجدو". https://bit.ly/3NUUcd2

[5] Hagar Shezaf. (2026). Judge: Palestinian minor who died in Israeli prison was 'likely starved,' but case closed. 24 march 2026. Haaretz. https://archive.is/wve5l

[6] المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل – عدالة (2026). مشروع قانون يكرّس عقوبة الإعدام بحق الفلسطينيين يتقدّم نحو القراءة النهائية في الكنيست، 30 مارس/ أذار 2026، https://2u.pw/8JBxwa

[7] ياسر مناع، (2026). بين الردع والانقسام القانوني ... قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في وسائل الإعلام الإسرائيلية، 31 مارس/ أذار 2026، https://2u.pw/yKfbAZ

[8] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، (2026). الرئاسة ترفض إقرار قانون إعدام الأسرى وتعتبره جريمة حرب بحق شعبنا، 30 مارس/ أذار 2026 ، https://2u.pw/84XzUs

[9] جريدة اليوم السابع، (2026). الجامعة العربية تطالب بتحرك دولي عاجل لإلغاء قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، 31 مارس/ اذار 2026، https://2u.pw/1kRJpD

[10] فرانس 24، (2026). عواصم أوروبية كبرى تعرب عن قلقها من مشروع قانون إسرائيلي لتوسيع نطاق عقوبة الإعدام، 30 مارس/ أذار 2026، https://2u.pw/BZmgqO

[11] Reuters, (2026). EU: Israel's decision to pass death penalty law for Palestinians is "very concerning", March 31, 2026, https://2u.pw/OQTBb4

[12] عربية Sky news، (2026). أميركا تعلق على قرار إسرائيل بشأن تشريع "إعدام الأسرى"، 31 مارس/ اذار 2026، https://2u.pw/Gbxvmh

[13] منظمة العفو الدولية (2026). إسرائيل/ الأرض الفلسطينية المحتلة: يجب إلغاء قانون الإعدام الجديد. 30 مارس/ آذار 2026، https://bit.ly/4tgr6DU